تحليل التقارير المرحلية واهميتها للمستخدمين وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (34) (دراسة تطبيقية في مصرف سومر التجاري)

حسنين حميد العبيدي نور عبد الرزاق عبد الله
كلية التراث الجامعة / قسم المحاسبة
hassanein.h@turath.edu.iq nooradbulrazzaq@gmail.com

الخلاصة

تضمن البحث على التعريف بالتقارير المالية المرحلية المعدة من قبل الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية وأهمية تحليل هذه التقارير والمقارن بين نتائج التحليل بأستخدام نسب التحليل المالي ولفترات مختلفة وبالشكل الذي يوفر معلومات للمستخدمين لاتخاذ القرارات. اذ تم تحليل التقارير المالية المرحلية المنشورة لمصرف سومر التجاري باستخدام مؤشرات التحليل المالي لتوفير معلومات اكثر تفصيلية وملائمة لاتخاذ القرارات بما يعزز عمل المصرف، وتوصل الباحثان الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها، ينبغي على ادارة سوق العراق للأوراق المالية متابعة مدى التزام الشركات المدرجة في السوق بإعداد التقارير المالية المرحلية ونشر ثقافة الوعي للمستخدمين بأهمية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المرحلية باعتبارها من اهم مصادر المعلومات لاتخاذ القرارات، كما ان المصرف عينة البحث لم يقم بأعداد التقارير المالية المرحلية في ضوء المتطلبات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (34)، فضلا عن عدم وجود معايير محاسبية محلية في العراق تحدد الاطار العام والمتطلبات الخاصة بأعداد التقارير المالية المرحلية.

الكلمات المفتاحية: التقارير المالية المرحلية ، المعيار المحاسبي الدولي (34) ، المؤشرات المالية.

Analysis of Interim Financial Reports and its Importance to Users in Accordance with International Accounting Standard (34) (An Applied Study at Sumer Commercial Bank)

Hasanain Hameed Majeed Noor Abdul Razzaq Abdullah
Al-Turath University College \ Department of Accounting

Abstract

The research included the definition of interim financial reports prepared by companies listed in the Iraqi market for securities and the importance of analyzing these reports to compare the results of the analysis using financial analysis ratios for different periods, in a way that provides information for users to make decisions. The published interim financial reports of Sumer Commercial Bank were analyzed using financial analysis indicators to provide more detailed and appropriate information for decision-making in order to enhance the work of the bank. Interim financial reporting and dissemination of awareness to users of the importance of information contained in the interim financial reports as one of the most important sources of information for decision-making and the bank sample research did not prepare interim financial reports in light of the requirements of IAS 34, as well as the absence of local accounting standards in Iraq that define the general framework and requirements for the preparation of interim financial reports.

Keywords: Interim Financial Reports, International Accounting Standard (34) , Financial Indicators.

المقدمة

ان الهدف الأساسي لمخرجات النظام المحاسبي في الشركات توفير المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات الرشيدة، وينبغي ان تكون المعلومات التي تستخدمها الجهات المستفيدة معاصرة وحديثة والتي تساهم بدورها في بناء التنبؤات ومن ثم اتخاذ القرارات الرشيدة، وبهذا ازداد الاهتمام بالتقارير المالية المرحلية نتيجة لما توفره هذه القوائم من معلومات تمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من اتخاذ القرارات الرشيدة والتنبؤ بنشاط الشركة في ضوء التغيرات المستحدثة بدلا من الانتظار الى نهاية السنة والحصول على المعلومات التي توفرها القوائم المالية السنوية. وباستخدام مؤشرات التحليل المالي لتحليل التقارير المالية المرحلية يمكن الحصول على معلومات اكثر تفصيلية وملائمة لاتخاذ القرارات للمستخدمين ويعزز عمل الشركات. ويتضمن هذا البحث على عدد من المحاور، المحور الاول لمنهجية البحث والمحور الثاني اطار عام عن التقارير المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي (34) وتضمن اولاً مفهوم وتعريف التقارير المالية المرحلية، ثانياً اهداف التقارير المالية المرحلية، ثالثاً الانتقادات الموجهة لإعداد القوائم المالية المرحلية، رابعاً مداخل اعداد التقارير المالية المرحلية، خامساً شكل ومحتوى التقارير المالية المرحلية، سادساً مضامين التقارير المالية المرحلية، سابعاً الاعتراف والقياس في المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) والمحور الثالث على التعريف بعينة البحث وتحليل التقارير المرحلية لمصرف سومر التجاري والمحور الرابع على الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الاول/ منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث: تتضمن مشكلة البحث عدم توفر معلومات تحليلية وتفصيلية في التقارير المرحلية المعدة تعتمد على مؤشرات التحليل المالي باستخدام النسب المالية من قبل الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية بالشكل الذي يوفر معلومات ذات اهمية في اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين.

ثانياً: اهمية البحث:

1. تأتي اهمية البحث من اهمية التقارير المرحلية التي تقوم بإصدارها الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمستخدمين بدل الانتظار الى نهاية السنة للحصول على معلومات لاتخاذ القرارات ، كما ان اهمية البحث تأتي في اظهار اهمية اعداد التقارير المرحلة حتى ولو لم تتوفر معايير محلية لأعداد هذه التقارير.
2. استخدام مؤشرات التحليل المالي لتحليل التقارير المرحلية للحصول على معلومات اكثر تفصيلية وملائمة لاتخاذ القرارات للمستخدمين ويعزز عمل الشركات.

ثالثاً: هدف البحث: يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:

1. بيان مفهوم التقارير المرحلية واهدافها والمداخل التي تعد بموجبها وفق المعيار المحاسبي الدولي (34).
2. استخدام مؤشرات التحليل المالي لتحليل التقارير المرحلية لمساعدة المستخدمين في اتخاذ القرارات عن طريق توفير معلومات محاسبية اكثر تفصيلية وملائمة في فهم التقارير المالية المرحلية.

رابعاً: فرضية البحث: بالاعتماد على مؤشرات التحليل المالي لتحليل التقارير المرحلية سوف يساهم في تقديم معلومات محاسبية اكثر تفصيلية وملائمة لقرارات المستخدمين.

خامساً: الحدود المكانية والزمانية:

1. الحدود المكانية للبحث: تتمثل بمصرف سومر التجاري ويعد من المصارف الأهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتعتبر من المصارف الجيدة المدرجة في السوق من حيث التزامها بأعداد التقارير المالية المرحلية، لكن لا تقوم بتحليل التقارير المالية المرحلية بصورة شاملة.

2. الحدود الزمانية للبحث: وتتمثل بالسنة المالية 2018 وللفترات المرحلية (3/31- 6/30 – 9/30).

سادسا: أساليب جمع البيانات والمعلومات: تم جمع بيانات البحث ومعلوماته من خلال:

1. مجموعة من الكتب العلمية العربية والأجنبية فضلاً عن رسائل الماجستير والمجلات العلمية.
2. التقارير المالية المرحلية الخاصة بمصرف سومر التجاري للسنة المالية 2018.

المحور الثاني / اطار عام عن التقارير المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي (34)

اولاً: مفهوم وتعريف التقارير المالية المرحلية:

تعد التقارير المالية المرحلية مصدرا من مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل كافة المستخدمين من أصحاب المصلحة، إذ تقوم تلك الشركات وخلافا للتقارير المالية السنوية بإصدار تقارير مالية تغطي مدة مرحلية خلال السنة المالية عادة ما تكون نصف سنوية أو ربع سنوية. هذا وترجع العناية بهذا النوع من التقارير إلى الضغوط التي يمارسها حملة الأسهم وغيرهم من متخذي القرارات الاقتصادية بهدف التعرف على نتيجة النشاط والمركز المالي للشركات المستثمر فيها بشكل دوري بدلا من الانتظار حتى نهاية السنة المالية للحصول على المعلومات اللازمة لتلك القرارات .[5].

وقد عرفت التقارير المالية المرحلية بانها "التقارير التي تغطي سنة مالية وينبغي على الوحدات الاقتصادية في سوق الاوراق المالية ان تقدم التقارير المرحلية والتي تكون داعمة للقوائم المالية السنوية" [15] ، كذلك عرفت على أنها "مجموعة القوائم أو التقارير المالية التي يتم إعدادها عن مدد زمنية تقل عن السنة المالية وقد تكون تلك المدة ثلاثة أشهر (تقارير مالية ربع سنوية) أو ستة أشهر (تقارير مالية نصف سنوية)".[7].

وقد قدمت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) تعريفا للتقارير المالية المرحلية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 على أنها " تحتوي على مجموعة كاملة أو مختصرة من القوائم المالية لفترة زمنية تقل عن السنة المالية الكاملة للوحدة الاقتصادية ".[2].

ويرى[17] أن التقارير المالية المرحلية تزود المستثمرين والدائنين بمعلومات أكثر ملائمة حيث إن التقارير المعدة من قبل الشركات توفر معلومات مالية في وقت اقل من سنة واحدة والتي تتطلبها هيئة الأوراق المالية والتبادل الأمريكية (SEC) من الشركات المساهمة في الولايات المتحدة الأمريكية لتزويد بيانات مالية على أساس القاعدة المرحلية على خلاف التقارير المالية السنوية . وان البيانات المالية التي يتضمنها التقرير الفصلي ليس من الضروري إن تدقق وهذا يسمح للشركات بنشر معلومات إلى المستثمرين والدائنين بأسرع ما يمكن.

ومما تقدم يرى الباحثان ان التقارير المالية هي التقارير التي تقدم معلومات بفترات زمنية تقل عن سنة مالية وقد تكون عن فترة ثلاثة شهور (ربع سنوي) او ستة شهور (نصف سنوي)، واما ان تكون بشكل مجموعه متكاملة من القوائم الرئيسية او تكون مختصرة من القوائم المالية.

ثانياً: اهداف التقارير المالية المرحلية:

وتهدف التقارير المالية المرحلية إلى تحقيق الآتي:[10]

أ. توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية المتخذة من قبل المستثمرين الحاليين والمرتقبين ومانحي الائتمان والدائنين في الوقت المناسب وعلى مدار السنة المالية وذلك على أساس مؤقت غالبا ما يكون ربع سنوي.

ب. تساعد المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية مستخدمي تلك التقارير في تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة ودرجة التأكد المتعلقة بها، إذ تعد صافي التدفقات النقدية مؤشرا لمقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية مثل سداد التوزيعات وفوائد القروض، كما تعكس تلك

التدفقات مقدرة الشركة على تمويل احتياجاتها التشغيلية بما يؤدي إلى تحقيق أرباح ومن ثم ارتفاع أسعار أسهمها المتداولة في سوق الأوراق المالية.

ج. توفر التقارير المالية المرحلية المعلومات عن تقييم أداء الشركة وقدرتها الكسبية خلال المدة المعد عنها التقارير المالية المرحلية وبمساعدة المستثمرين في تقدير التوقعات المستقبلية لأداء الشركة.

د. توفير المعلومات المحاسبية بشأن موارد الوحدة الاقتصادية والتزاماتها وحقوق الملكية والتغيرات التي طرأت عليها خلال المدة المرحلية وغيرها من المعلومات المفيدة في تحديد درجة السيولة واحتمالات مواجهتها للتعثر المالي خلال المدة المحددة.

نستنتج مما تقدم ان التقارير المالية المرحلية تهدف الى تقديم معلومات محاسبية تتسم بالملائمة والتوقيت المناسب وتقييم الاداء وتحديد السيولة وامكانية الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية ، وهذا بدورة ينعكس على جودة المعلومات في سوق العراق للأوراق المالية لتنشيط دور الاستثمار وانعكاسها على بيع وشراء الاسهم، الامر الذي يؤدي الى عناية الجهات المعنية في اصدار المعايير المحاسبية المتعلقة بأعداد التقارير المالية المرحلية وتطبيقها بالشكل الصحيح.

ثالثاً: الانتقادات الموجهة لإعداد القوائم المالية المرحلية:

هناك عدة انتقادات يمكن أن توجه لعملية إعداد التقارير المالية المرحلية وكما يأتي:[18]

أ- التوسع في استخدام التقديرات والاحكام الشخصية، مما يجعل المعلومات المحاسبية المرحلية تتسم بعدم الموضوعية والافتقار الى الدقة.

ب- تتعرض معظم انشطة الوحدات الاقتصادية لعوامل موسمية، مما يعرضها لتقلبات كبيرة في النشاط مثل النشاط الانتاجي، واثر ذلك على النتائج الاولية.

ج- قد لا يتوافر في قارئ التقارير المالية القدرة والمعرفة الكافية لفهم مدلول المعلومات المحاسبية الأولية والهدف منها، ولا سيما اذا كانت تتضمن على كثير من البيانات المالية وغير المالية والبيانات التشغيلية والمستقبلية.

د- تزايد مشاكل القياس والافصاح المحاسبي عند اعداد التقارير المالية الاولية، وزيادة التكلفة اللازمة لإصدار مثل هذا النوع من التقارير.

ويرى الباحثان ان الانتقادات الموجهة لإعداد التقارير المرحلية لا تقلل من اهميتها ولما تقدمة من معلومات في الوقت المناسب للمستخدمين توضح المركز المالي ونتيجة النشاط للشركة ومدى قدرتها على توفير السيولة من خلال اعداد كشف المركز المالي وكشف الدخل وكشف التدفقات النقدية المقارنة.

رابعاً: مداخل اعداد التقارير المالية المرحلية:

ويتم إعداد التقارير المالية المرحلية من خلال ثلاثة مداخل رئيسة يمكن الاعتماد عليها وهي:

أ- المدخل المستقل:

يعد استقلال المدة المرحلية عن السنة المالية على افتراض ان كل مدة مالية مرحلية تعد مدة مالية مستقلة بذاتها كما لو كانت سنة مالية، وعلى هذا الاساس فان نتائج العمليات المرحلية يتم تحديدها باتباع الاسس والقواعد نفسها المتبعة في التقرير المالية السنوية سواء فيما يتعلق بتطبيق مبدأ الاستحقاق او الحيطة والحذر وتقدير المخصصات وغيرها من التقديرات المحاسبية، ووفقاً لمدخل استقلال الفترات المالية المرحلية فان الهدف الاساسي من اعداد التقارير المالية المرحلية هو تعبير عن نتائج اعمال الشركة ومركزها المالي في ضوء ما حدث فعلاً، وان طول المدة المالية ينبغي ان لا يؤثر

على القياس المحاسبي لهذه الاحداث والتقرير عنها. [12]

ان الانتقادات التي تواجه لهذا المدخل رغم واقعيته هي عدم امتثاله لمبدأ مقابلة المصاريف والايرادات المتحققة، عند تطبيقه خصوصا على الوحدات الاقتصادية ذات النشاط الموسمي ففي هذه الحالة تحدث ايرادات عالية في مرحلة معينة دون حدوث نفس مستوى الايراد في مرحلة اخرى مما يؤدي الى عدم واقعية مقابلة المصاريف بالايرادات او ان المصاريف الموسومية سوف تكون اعلى من الايراد المتحقق، هذا وان هناك ايرادات ومصاريف تحدث بشكل غير منتظم خلال المدد المرحلية مما يتطلب الافصاح عنها في التقارير المرحلية المعدة وفقا لهذا المدخل.[13]

ب- المدخل المتكامل:

ينظر إلى المدة المالية المرحلية وفقا لهذا المدخل على أنها جزء من السنة المالية بمعنى أن المدد المرحلية تتكامل مع بعضها البعض لتكون في النهاية المدة السنوية أو السنة المالية الكاملة ، ويأخذ هذا المدخل في الاعتبار عند إعداد التقارير المالية المرحلية العلاقة المتوقعة بين عناصر الإيرادات والمصاريف المستحقة والمؤجلة في نهاية السنة ، ومن ثم قد تختلف أسس القياس لبعض الإيرادات والمصاريف لغرض إعداد التقارير المالية المرحلية عن الأسس المعروفة عند إعداد التقارير المالية السنوية.[15]

وفقاً لذلك فان عنصر المصروفات الذي يقع على مدى الفترة السنوية بالكامل يمكن توزيعه على الفترات الدورية اعتماداً على حجم المبيعات، او حجم الإنتاج، او الفترة الزمنية او اي اساس آخر.[14]

ان الانتقادات التي تواجه لهذا المدخل النسبة الكبيرة من التقديرات التي تتخلل عملية إعداد التقارير المالية المرحلية، فقد تكون هناك تقديرات فيها نسبة من الخطأ أو المبالغة تعمل على تشويه نتائج العمليات في مدة مرحلية لاحقة ، فالإيرادات من حملات الإعلان التي تم القيام بها خلال المدة المرحلية السابقة ، ربما هي في حقيقتها أقل من التقدير الأصلي ، وكذلك المؤجلات من الكلف الإعلانية للمدة المرحلية الحالية ربما تضعف من إيرادات المدة المرحلية الحالية والمتراكمات لمدة مرحلية مبكرة والتي لم تتحقق مثل حملة الصيانة التي تم تأجيلها لمدة مرحلية لاحقة ، فان كان التقدير فيه نسبة من الخطأ فان ذلك ممكن أن يؤدي إلى ظهور أرباح عالية تنعكس في التقارير المالية المرحلية الحالية.[10]

ج- المدخل التوافقي:

ان اعداد التقارير المالية المرحلية في الوقت الحالي يتجه صوب المدخل التوافقي والذي يجمع بين المدخلين السابقين المستقل والمتكامل، وبموجب هذا المدخل يتم الاعتراف ببعض عناصر المصروفات والايرادات في المدد المرحلية عند تحققها دون أية محاولة لربطها بالأحداث المتوقع حدوثها خلال الفترة المتبقية من السنة المالية ، حتى لو كان نشاط الشركة يتسم بالموسمية مثل ضريبة الدخل، أما العناصر الأخرى من المصروفات والايرادات فيتم ربطها بالأحداث المتوقع حدوثها خلال المتبقي من السنة المالية مثل مصاريف الإعلان ومصاريف الصيانة المتوقع حدوثها في مدة متأخرة من السنة المالية، اذ يتم اعتبار الجزء الذي يخص المدة المرحلية مصروفاً مدفوعاً مقدماً حتى قبل حدوثها.[6]

إن هذا المدخل جاء للإفادة من مزايا المدخل المتكامل والمدخل المستقل مع تجنب عيوبهما في نفس الوقت. وقد أيده مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) لكونه اكثر معقولية عن طريق الافادة من مزايا المدخلين السابقين وتجنب العيوب في الوقت المناسب، حسب المعيار المحاسبي الدولي (34) فان المعلومات المالية المرحلية ينبغي إعدادها بما يتفق مع السياسات المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية السنوية الأحدث.[9]

ويرى الباحثان ان اعتماد المدخل التوافقي عند اعداد التقارير المالية المرحلية يعد اكثر ملائمة في الوحدات الاقتصادية لكون ان هذا المدخل يستند على التوافق ما بين المدخليين المدخل المستقل والمدخل المتكامل من ناحية المزايا ويتجاوز الانتقادات الموجهة للمدخلين (المستقل والمتكامل).

خامساً: شكل ومحتوى التقارير المالية المرحلية:

عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 الحد الأدنى لمحتوى التقرير المالي باحتوائه على قوائم مالية ملخصة وإفصاحات و إيضاحات مختارة ، ولا يفصل المعلومات الواجب إن تشملها هذه القوائم المالية الملخصة ، وينبغي على الشركة تحديد مستوى التفصيل المناسب وضمان أن القوائم المالية الملخصة يمكن مقارنتها بالقوائم المالية السنوية السابقة ، ويجب ان يوفر التقرير المالي البيني تحديثا للقوائم المالية المعدة أخيرا و يتضمن الحد الأدنى للتقرير المالي البيني ما ياتي:[3]

أ- ميزانية ملخصة

ب- قائمه دخل ملخصة

ج- قائمة تغيرات في حقوق الملكية ملخصة

د- قائمه ملخصة للتدفق النقدي

هـ- إيضاحات متممة مختارة

و- إذا نشرت الشركة تقارير مالية مرحلية ملخصة فانه ينبغي عليها أن تتضمن شمولها الحد الأدنى والعناوين الرئيسة والعناوين الفرعية الواردة في معظم القوائم المالية السنوية الحديثة والإيضاحات المتممة وفقا لما هو مطلوب في المعيار المحاسبي (٣٤) والبنود الإضافية والملاحظات المهمة التي إذا أغفلت تؤدي إلى جعل هذه القوائم المالية المرحلية مضللة.

ز- ينبغي عرض ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة في صلب قائمة الدخل.

ح- إذا أعدت معظم القوائم المالية السنوية الأحدث للشركة على أساس التجميع فان التقرير المالي البيني يجب كذلك أن تعد على نفس الأساس .

سادساً: مضامين التقارير المالية المرحلية والفترات التي تعد لها:

اورد المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) في فقراته ما ينبغي ان تتضمنة المعلومات المالية المرحلية والفترات التي ينبغي ان تشتمل عليها سواء كانت هذه المعلومات المرحلية مختصرة او كاملة والجدول ادناه يبين ذلك:

جدول (1) المعلومات المالية المرحلية والفترات [9]

ت	مضمون المعلومات	الفترة التي تعد لها
1	الميزانية العامة	تشتمل على الميزانية العامة كما في نهاية الفترة المرحلية الحالية والميزانية العامة مقارنة كما في نهاية الفترة المالية السابقة لها مباشرة.
2	كشف الدخل(حساب الارباح والخسائر)	يعرض بيانات الدخل للفترة المرحلية الحالية وتراكمياً للسنة الحالية حتى تاريخة، مع مقارنة لبيانات الدخل للفترات المرحلية المقابلة الحالية وللسنة حتى تاريخة للسنة المالية السابقة لها مباشرة.
3	كشف التغيرات في حقوق الملكية	يبين التغيرات في حقوق الملكية تراكمياً للسنة المالية حتى تاريخه، وللفترة المرحلية الحالية حتى تاريخه مقارن مع الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة مباشرة.
4	كشف التدفق النقدي	يظهر التدفق النقدي تراكمياً للسنة الحالية حتى تاريخة، وللفترة المرحلية الحالية حتى تاريخه مقارن مع الفترة المقابلة من السنة السابقة مباشرة.
5	ايضاحات تفسيرة محددة	ايضاحات عن السياسات المحاسبية المتبعة، والشكل القانوني للشركة، وكذلك معلومات عن طبيعة نشاط الشركة فضلاً عن تحليل مفصل للارقام الموجودة في صلب القوائم المالية مثل المدينون، والدائنون، والمخزون، والالتزامات القصيرة والطويلة الاجل وغيرها.

سابعاً: الاعتراف والقياس في المعيار المحاسبي الدولي رقم (34):

أ- السياسات المحاسبية للتقارير المرحلية:

1. تطبيق نفس السياسات الخاصة بالبيانات المالية السنوية : ينبغي تطبيق نفس السياسات المحاسبية في التقارير المالية المرحلية المتبعة في البيانات المالية السنوية ، ماعدا التغيرات في السياسات المحاسبية التي تمت بعد تاريخ البيانات المالية السنوية التي ستنعكس في البيانات المالية للسنة التالية . ويجب على الوحدات الكشف عن التزامهم بهذا المبدأ في تقاريرهم المالية المرحلية.[11]
2. التغيرات في السياسات المحاسبية: إن المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) قد تضمن شرطاً يتعلق بتغيير السياسات المحاسبية وهو انه يجب على الشركة استخدام السياسة المحاسبية طيلة السنة المالية الواحدة . وإذا تم اتخاذ قرار بتغيير سياسة محاسبية معينة في منتصف السنة، فانه ينبغي تطبيق هذا التغيير بأثر رجعي بحيث يعاد تعديل بيان التقرير المؤقت للفترة المقارنة السابقة.[2]

ب-القياس:

ينبغي أن لا تتأثر نتائج اعمال الوحدات الاقتصادية بتكرار إعداد التقارير المالية المرحلية، وينبغي أن لا يؤثر الابلاغ (سواء كان سنوياً او نصف سنوي، او ربع سنوي) على عملية القياس.[19]

وبهذا ينبغي مراعاة النقاط التالية في عملية القياس[1]

1. ينبغي معاملة الإيرادات التي يتم استلامها موسميا أو بصوره مرحلية من حين لأخر بطريقة مماثلة عن تلك الواردة في القوائم المالية السنوية ، وبالتالي يجب الاعتراف بتلك الإيرادات أوتأجيلها في تاريخ إعداد القوائم المرحلية بنفس الأسس المتبعة عند إعداد القوائم السنوية.
2. يتم الاعتراف بالتكاليف والإيرادات في القوائم المالية المرحلية (خاصة التي يتم تكبدها بشكل غير متساوي على مدار السنة المالية) بنفس أسس الاعتراف المتبعة عند إعداد القوائم السنوية.
3. تكلفة البضاعة المباعة والمخزون ، إذ اوجب الرأي المحاسبي رقم (28) اتباع المبادئ المحاسبية المستخدمة نفسها في إعداد التقارير المالية السنوية عند المحاسبة عن التكاليف والمصروفات في التقارير المالية المرحلية.

ج- الافصاح:

ان الملاحظات التفسيرية المطلوبة قد صممت لتفسير الاحداث والعمليات التي تعتبر هامة لفهم التغيرات في المركز المالي واداء الوحدة الاقتصادية ، ويفترض المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) ان اي شخص يقوم بقراءة التقارير المالية المرحلية للوحدة الاقتصادية ان يتمكن كذلك من فهم التقارير المالية السنوية الحالية، وبذلك يحد المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) من تكرار الافصاحات السنوية في القوائم المالية المرحلية.[2]

د- الاهمية النسبية:

عند تحديد اثبات، او القياس، او تصنيف، او الافصاح عن بند ما لأغراض التقارير المالية المرحلية، ينبغي تقدير الاهمية النسبية فيما يتعلق بالبيانات المالية، وعند اجراء تقديرات الاهمية النسبية ينبغي ادراك ان القياسات قد تعتمد الى حد كبير على التقديرات اكثر من اعتمادها على قياسات البيانات المالية السنوية.[4] وتمثل الأهمية النسبية احد المفاهيم الأساسية المميزة لتقرير المالي رغم الصعوبات التي تكتنف تحديد مفهومها ، إذ تتطلب المعايير المحاسبية الدولية للإفصاح أن تكون البنود هامة وجوهرية أو من حجم معين لكي يتم الإفصاح المستقل عنها. إلى جانب ذلك يلاحظ إن المعيار (34) يضع مفهوما للأهمية النسبية لأغراض القوائم المالية المرحلية يختلف عن التعريف في مضمون الفترة السنوية ، ويأتي هذا الأمر من قرار التأييد لنظرية الاستقلال في القوائم المالية

المرحلية، وطبقا لاعتبارات الأهمية النسبية فانه ينبغي الإفصاح عن أية معلومات إذا كان لها اثر محسوس على تقدير القارئ أو المستخدم في اتخاذ القرار ، وبهذا المعنى نلاحظ الارتباط بين مفهوم ا لأهمية النسبية والإفصاح حيث إن الأول يعكس الوجه الآخر للإفصاح لان ما ينغي الإفصاح عنه يبغي أن يتوافر له درجة كافية من الأهمية النسبية.[8]

المحور الثالث / الجانب التطبيقي

لغرض انجاز الجانب التطبيقي من البحث والوصول إلى النتائج تم الاعتماد على البيانات المالية لمصرف سومر التجاري، وكما يلي:

أولاً: نبذه تعريفية عن مصرف سومر التجاري:

اسس المصرف براس مال اسمي مدفوع بالكامل وقدره (400) مليون دينار بموجب احكام قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1969 المعدل واحكام قانون الشركات رقم (21) لسنه 1997 بموجب شهادة التأسيس المرقمة م .ش/6913 في 1999/5/26 واعتبر شركة مصرف سومر التجاري (مساهمه خاصة) مصرفاً عراقياً مجازاً لممارسة الصيرفة في جمهورية العراق بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم ص 1124/9/10 في 1999/11/4 وباشر نشاطه المصرفي بتاريخ 2000/1/3 وتغطي فروع مصرف سومر التجاري حالياً اغلب المناطق الجغرافية في العراق من خلال شبكة فروعه والبالغة عشرة فروع المنتشرة في اغلب مدن العراق .

ثانياً: أهداف وخدمات مصرف سومر التجاري:

يسعى الى تقديم خدمات مصرفية تجارية ذات نوعية عالية للزبائن في قطاعي التجزئة والشركات تلبي احتياجاتهم ومطالبهم وتتجاوز توقعاتهم وتتواكب مع المستجدات في الاسواق المالية والمصرفية العالمية المسموح بها وفق قانون الشركات التجارية وتعليمات البنك المركزي العراقي، ومن الخدمات المصرفية المقدمة من المصرف للأفراد (فتح حسابات التوفير والجارية والودائع، خدمات القروض ، بيع الدولار، تنظيم السفاتج، الكمبيالات المخصومة وغيرها).

ثالثا : تحليل التقارير المرحلية لمصرف سومر التجاري:

يتضمن هذا المبحث على تحليل التقارير المالية المرحلية (التقرير الفصلية) المنشورة من قبل المصرف بالاعتماد على مؤشرات التحليل المالي لتحديد نتائج واهداف والتقيم لكل من هذه المؤشرات والمقارنة مع مؤشرات الفترة السابقة مع بيان التغير بالارتفاع او الانخفاض، ويمكن تحديد كيفية احتساب كل نسبة واهميتها وما توفره من معلومات عن التقارير المرحلية والتي يمكن أستخدامها وكما في الجدول رقم (1) التالي:

جدول (2) احتساب النسب المالية وأهميتها

اسم النسبة	معادلة استخراج النسبة	اهمية النسبة
نسبة التداول	الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة	تغطية المطلوبات المتداولة خلال السنة من خلال تحويل الموجودات المتداولة الى سيولة نقدية.
صافي راس المال العامل	الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة	دفع الديون من الموجودات المتداولة الأكثر سيولة.
نسبة النقدية	النقدية + الاستثمارات قصيرة الأجل / المطلوبات المتداولة	الزيادة في الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة لمقابلة الديون قصيرة الأجل .
معدل دوران إجمالي الموجودات	المبيعات/ اجمالي الموجودات	مدى فاعلية مبيعات الوحدة الاقتصادية على توليد العائد مقابل العائد المتحقق من توظيف الموجودات.

معدل دوران الموجودات المتداولة	المبيعات / الموجودات المتداولة	تبين مدى فاعلية المبيعات على توليد العائد مقابل العائد المتحقق من توظيف الموجودات المتداولة.
معدل دوران الموجودات الثابتة	المبيعات / الموجودات الثابتة	مدى استغلال الوحدة الاقتصادية لموجوداتها الثابتة في تحقيق المبيعات خلال الفترة المالية وبما يساهم في تحقيق الإرباح.
نسبة اجمالي المطلوبات الى اجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات / إجمالي الموجودات × 100	مدى اعتماد الوحدة على اموال الغير لتمويل الموجودات.
نسبة اجمالي المطلوبات الى حقوق الملكية	اجمالي المطلوبات / حقوق الملكية × 100	اظهار المديونية الكاملة للوحدة والعلاقة بين الاموال المملوكة والمطلوبات.
نسبة مضاعف الرافعة المالية	إجمالي الموجودات/ حقوق الملكية × 100	تقيس هذه النسبة الموجودات التي تم تمويلها بالديون.
نسبة صافي الربح الى المبيعات	صافي الربح / المبيعات× 100	تظهر هذه النسبة توليد الارباح لكل دينار واحد من الايرادات.
نسبة العائد الى اجمالي الموجودات	صافي الربح / إجمالي الموجودات × 100	استخدام الوحدة لموجوداتها لتحقيق الارباح.
نسبة العائد الى حقوق الملكية	صافي الربح / حقوق الملكية × 100	مساهمة كل دينار من الايرادات في تحقيق الارباح للمساهمين .
نسبة نمو المبيعات	التغير في المبيعات / مبيعات سنة سابقة	الزيادة في المبيعات خلال الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة.
نسبة نمو صافي الربح	التغير في صافي الربح / صافي الربح سنة سابقة	الزيادة او الانخفاض في الارباح خلال الفترة الحالية بالمقارنة بالفترة السابقة .

جدول (3) الميزانية العمومية المرحلية لمصرف سومر التجاري لسنة 2018

الميزانية العمومية	**الفصل الاول**	**الفصل الثاني**	**الفصل الثالث**
اسم الحساب	31/3/2018	30/6/2018	30/9/2018
نقد وارصدة لدى البنك المركزي	198,103,329	203,694,702	197,382,212
ارصدة لدى المصارف	46,841,441	54,979,845	54,392,519
موجودات نقدية اخرى	100	4,375	-
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	92,079,379	87,971,049	83,771,159
موجودات المالية	1,737,449	2,524,418	2,524,418
ممتلكات ومعدات	19,335,611	19,724,079	20,759,035
مشاريع قيدالتنفيذ	5,989,298	5,989,298	5,989,298
موجودات اخرى	18,365,116	18,378,499	18,355,545
اجمالي الموجودات	382,451,723	393,266,265	383,174,186
ودائع العملاء	67,786,252	72,562,326	61,791,664
تأمينات العمليات المصرفية	30,830,983	39,497,517	41,333,954
مطلوبات اخرى	10,199,734	12,412,844	11,179,886

مخصصات	5,565,962	1,266,021	1,277,287
اجمالي المطلوبات	114,382,931	125,738,708	115,582,791
حقوق الملكية:			
راس المال المدفوع	250,000,000	250,000,000	250,000,000
احتياطي اجباري	1,583,180	1,583,180	1,583,180
الاحتياطيات الاخرى	6,514,560	6,514,180	6,514,560
التغير المتراكم في القيمة العادلة	- 32,541	-35,009	- 35,009
الفائض المتركم (غير موزع)	10,003,593	9,464,826	9,528,664
اجمالي حقوق الملكية	268,068,792	267,527,557	267,591,395
اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	382,451,723	393,266,265	383,174,186

جدول (4) كشف الارباح والخسائر والدخل الشامل لمصرف سومر التجاري لسنة2018

كشف الارباح والخسائر والدخل الشامل	الفصل الاول	الفصل الثاني	الفصل الثالث
اسم الحساب	31/3/2018	30/6/2018	30/9/2018
الفوائد الدائنة	928,283	1,505,314	2,128,339
الفوائد المدينة	645,119	1,288,635	1,972,974
صافي الدخل من الفوائد	283,164	216,679	155,365
دخل العمولات والاتعاب المصرفية	217,642	411,710	588,387
العمولات المدينة	1,289	2,118	2,894
صافي العمولات	216,353	409,592	585,493
ارباح بيع وشراء عملات اجنبية	424,820	690,290	904,348
ايرادات اخرى	2,055,222	2,705,338	3,318,964
اجمالي الدخل التشغيلي	2,979,559	4,021,899	4,964,170
رواتب الموظفين ومافي حكمها	803,409	1,536,416	2,286,420
مصروفات التشغيلية	1,381,278	2,193,062	2,343,885
استهلاكات واطفاءات	87,722	199,571	198,628
تدني مخصص التسهيلات الائتمانية	13,173	32,717	-
اجمالي مصروفات التشغيلية	2,285,582	3,961,766	4,828,933
صافي الربح قبل الضريبة	693,977	60,133	135,237
ضريبة الدخل	-104,097	-9,020	-20,286
صافي الربح بعد الضريبة	589,880	51,113	114,951

جدول (5) نسب التحليل المالي للفصل الاول

النسبة	النتيجة	التقيم *
نسبة التداول=114,382,931/205,998,772	1.801	ايجابي
صافي راس المال العامل(دينار)= 114,382,931-205,998,772	91,615,841	ايجابي
نسبة النقدية=114,382,931/93,816,828	0.820	ايجابي
معدل دوران إجمالي الموجودات(مرة)= 231,323,681/3,625,967	0.016	ضعيف
معدل دوران الموجودات المتداولة(مرة)= 205,998,772/3,625,967	0.018	ضعيف
معدل دوران الموجودات الثابتة(مرة)= 25,324,909/3,625,967	0.143	ضعيف
نسبة اجمالي المطلوبات الى اجمالي الموجودات= 231,323,681/114,382,931	0.494	ايجابي
نسبة اجمالي المطلوبات الى حقوق الملكية=268,068,792/114,382,931	0.427	ايجابي
نسبة مضاعف الرافعة المالية=268,068,792/231,323,681	0.863	ضعيف
نسبة صافي الربح الى المبيعات=3,625,967/693,977	0.191	ضعيف
نسبة العائد الى اجمالي الموجودات=231,323,681/693,977	0.003	ضعيف
نسبة العائد الى حقوق الملكية=268,068,792/693,977	0.003	ضعيف
نسبة نمو المبيعات=-5,475,716/1,849,749	0.338-	سلبي
نسبة نمو صافي الربح=-3,299,745/2,605,768	0.790-	سلبي

* يتم الحكم (تقيم) على نتيجة النسب المالية بانه ايجابي عندما تكون نتيجة اكبر من واحد، وضعيف عندما تكون اقل من واحد، اما سلبي عندما يكون مبلغ النسب بالسالب.

من خلال الاعتماد على التقارير المالية المرحلية المنشورة لمصرف سومر، تمكن الباحثان من تحليل هذه التقارير والتوصل الى نتائج اربعة عشر مؤشر عن اداء المصرف للفصل الاول من السنة المالية 2018، اذ بلغ عدد المؤشرات الايجابية خمس مؤشرات اما المؤشرات الضعيفة سبعة مؤشرات واثنان من المؤشرات سلبية، النسب الجيدة لهذا الفصل هي نسبة السيولة اما اضعف مؤشر كانت نسبة العائد الى اجمالي الموجودات ونسبة العائد الى حقوق الملكية.

جدول (6) نسب التحليل المالي للفصل الثاني

النسبة	النتيجة	التقيم	نسبة التغير
نسبة التداول=125,738,708/367,552,888	2.923	ايجابي	%162.31
صافي راس المال العامل(دينار)=125,738,708-366,552,888	240,814,180	ايجابي	%262.85
نسبة النقدية=125,738,708/258,678,922	2.057	ايجابي	%250.85
معدل دوران إجمالي الموجودات(مرة)= 392,266,265/5,312,652	0.014	ضعيف	%87.50
معدل دوران الموجودات المتداولة(مرة)=366,552,888/5,312,652	0.015	ضعيف	%83.33
معدل دوران الموجودات الثابتة(مرة)=25,713,377/5,312,652	0.21	ضعيف	%146.85
نسبة اجمالي المطلوبات الى اجمالي الموجودات= 392,266,265/125,738,708	0.32	ايجابي	%64.78
نسبة اجمالي المطلوبات الى حقوق الملكية=267,527,557/125,738,708	0.47	ايجابي	%110.07
نسبة مضاعف الرافعة المالية=267,527,557/392,266,265	1.47	ضعيف	%170.34
نسبة صافي الربح الى المبيعات=5,312,652/60,133	0.011	ضعيف	%5.76
نسبة العائد الى اجمالي الموجودات=392,266,265/60,133	0.0001	ضعيف	%3.33
نسبة العائد الى حقوق الملكية=267,527,557/60,133	0.0002	ضعيف	%6.67
نسبة نمو المبيعات=-8,953,212/3,640,560	0.41-	سلبي	%121.30
نسبة نمو صافي الربح=-4,414,138/4,354,005	0.99-	سلبي	%125.32

ومن خلال النتائج التي قدمتها نسب التحليل المالي كما في اعلاه يمكن تحديد النقاط الايجابي الخاصة بقدرة المصرف على توفير السيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات المترتبة على المصرف كما في نسب التداول وصافي رأس المال العامل ونسبة النقدية، كذلك انخفاض المطلوبات الى اجمالي الموجودات وحقوق الملكية وهو مؤشر جيد، اما نقاط الضعف التي يمكن تحديدها فتتمثل في انخفاض معدل دوران الموجودات الاجمالية والمتداولة والثابتة مما يشير الى ضعف استغلال الموجودات في تحقيق العائد للمصرف، والنقاط السلبية التي تم تحديدها عند نسبة نمو المبيعات ونسبة نمو صافي الربح، وبالمقارنة بين نتائج التحليل كما في 2018/6/30الى نتائج التحليل كما في 2013/3/31 ، اذ يمكن تحديد نسبة التغير لجميع المؤشرات المستخرجة، وقد بلغت اعلى نسب تغيير في صافي راس المال العامل ، اما ادنى النسب كانت في نسبة العائد الى اجمالي الموجودات.

جدول (7) نسب التحليل المالي للفصل الثاني

النسبة	النتيجة	التقيم	نسبة التغير
نسبة التداول=115,582,791/356,425,853	3.084	ايجابي	%171.22
صافي راس المال العامل(دينار)= 115,582,791−356,425,853	240,843,062	ايجابي	%262.88
نسبة النقدية=115,582,791/251,774,731	2.178	ايجابي	%265.65
معدل دوران إجمالي الموجودات(مرة)= 383,174,186/6,940,038	0.018	ضعيف	%113.20
معدل دوران الموجودات المتداولة(مرة)= 356,425,853/6,940,038	0.019	ضعيف	%108.17
معدل دوران الموجودات الثابتة(مرة)= 26,748,333/6,940,038	0.259	ضعيف	%181.44
نسبة اجمالي المطلوبات الى اجمالي الموجودات=383,174,186/115,582,791	0.302	ايجابي	%61.06
نسبة اجمالي المطلوبات الى حقوق الملكية=267,591,395/115,582,791	0.432	ايجابي	%101.16
نسبة مضاعف الرافعة المالية=267,591,395/383,174,186	1.432	ضعيف	%165.93
نسبة صافي الربح الى المبيعات=6,940,038/135,237	0.0195	ضعيف	%10.20
نسبة العائد الى اجمالي الموجودات=383,174,186/135,237	0.0004	ضعيف	%11.76
نسبة العائد الى حقوق الملكية=267,591,395/135,237	0.0005	ضعيف	%16.85
نسبة نمو المبيعات=−11,566,395/4,626,357	0.399-	سلبي	%118.34
نسبة نمو صافي الربح=−4,077,834/3,942,597	0.967-	سلبي	%122.38

ومن نتائج النسب السابقة يمكن تحديد النقاط التالية:−

اولاً/ المؤشرات الاجابية :− يمكن تحديد المؤشرات الاجابية وذلك بالاعتماد على الجداول السابقة وهي نسبة التداول وصافي راس المال العامل ونسبة النقدية ونسبة اجمالي المطلوبات الى اجمالي الموجودات ونسبة اجمالي المطلوبات الى حقوق الملكية، ومن خلال نسب التغير يمكن تحديد مجموعة من المؤشرات وهي:

أ− استمرار زيادة نسبة التداول في الفصل الثاني والثالث وهو مؤشر جيد لسد احتاجات المصرف من السيولة النقدية.

ب− المحافظة على راس المال العامل في الفصل الثالث كما هو عليه في الفصل الثاني .

ت− استمرار الزيادة في نسبة النقدية في الفصل الثالث بالمقارنة بالفصل الثاني، اذ بلغت الزيادة بمايقارب 15% عن الفصل الثاني.

ث- انخفاض نسبة اجمالي المطلوبات الى اجمالي الموجودات في الفصل الثالث بالمقارنة بالفصل الثاني، ولكن مع هذا الانخفاض يبقى ضمن الحدود الجيدة .

ج- كذلك انخفاض نسبة اجمالي المطلوبات الى حقوق الملكية في الفصل الثالث بالمقارنة بالفصل الثاني، ولكن مع هذا الانخفاض يبقى ضمن الحدود الجيدة.

ثانياً/ المؤشرات الضعيفة/ تضمنت المؤشرات الضعيفة على معدل دوران إجمالي الموجودات ومعدل دوران الموجودات المتداولة ومعدل دوران الموجودات الثابتة ونسبة مضاعف الرافعة المالية ونسبة صافي الربح الى المبيعات ونسبة العائد الى اجمالي الموجودات ونسبة العائد الى حقوق الملكية، ومن خلال المقارنة لنتائج النسب السابقة يمكن تحديد النقاط التالية:-

أ- ان كل من معدل دوران الموجودات المتداولة والثابتة واجمالي الموجودات قد ارتفع في الفصل الثالث بالمقارنة مع الفصل الثاني وهو موشر جيد لغرض معالجة الضعف في هذه المؤشرات.

ب-اما نسبة الرافعة المالية فقد انخفضت في الفصل الثالث بالمقارنة بالفصل الثاني وبنسبة تقريبة 5%.

ت-زيادة نسب كل من نسبة صافي الربح الى المبيعات ونسبة العائد الى اجمالي الموجودات ونسبة العائد الى حقوق الملكية في الفصل الثالث بالمقارنة بالفصل الثاني وهو مؤشر جيد لمعالجة الضعف في هذه النسب وخصوصاً نسبة العائد الى اجمالي الموجودات والتي ارتفعت بثلاثة اضعاف.

المحور الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات:

1. يوجد اكثر من مدخل يمكن اعتمادها في اعداد التقارير المرحلية كالمدخل المستقل والمدخل المتكامل والمدخل التوافقي.
2. ان الهدف من التقارير المالية المرحلية تقديم معلومات مالية لفترة اقل من سنة (ربع او نصف سنوية) والتي تعد من اهم مصادر المعلومات التي تساعد المستخدمين على اتخاذ القرارات وهي جزء من متطلبات سوق العراق للأوراق المالية للشركات المدرجة في السوق.
3. عدم وجود معايير محاسبية محلية صادره من مجلس المعايير والقواعد المحاسبية والرقابية في العراق تحدد الاطار العام والمتطلبات الخاصة بأعداد التقارير المالية المرحلية ويتم تطبيقها من قبل الوحدات الاقتصادية.
4. ان المصرف عينة البحث لم يقوم بأعداد التقارير المالية المرحلية في ضوء المتطلبات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) حيث حدد المعيار محتويات التقارير المالية المرحلية (ميزانية المختصرة، قائمة الدخل المختصرة، قائمة تغيرات في حقوق الملكية ملخصة، قائمة التدفق النقدي المختصرة، الإيضاحات) وانما قام المصرف بإعداد الميزانية العمومية المختصرة وكشف العمليات الجارية المختصرة للفترة المعنية.

ثانياً: التوصيات:

1. يمكن اعتماد المدخل التوافقي في اعداد التقارير المالية المرحلية والذي يوفر المعلومات الملائمة وتوجه له اقل الانتقادات بالمقارنة مع بقية المداخل .
2. ينبغي على سوق العراق للأوراق المالية بمتابعة مدى التزام الشركات المدرجة في السوق بإعداد التقارير المالية المرحلية ونشر ثقافة الوعي للمستخدمين بأهمية المعلومات التي تحتويها التقارير

المالية المرحلية باعتبارها من اهم مصادر المعلومات لاتخاذ القرارات.

3. ضرورة قيام مجلس المعايير والقواعد المحاسبية والرقابية في العراق بإصدار قاعدة محاسبية محلية لإعداد التقارير المالية المرحلية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية او الزام الشركات بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة.
4. اعتماد المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية المرحلة من قبل الشركات العراقية في حالة عدم اصدار معيار محلي ينظم اعداد هذه التقارير .
5. ضرورة الزام الوحدات الاقتصادية بإعداد التقارير المالية المرحلية كاملة دون اي حذف انوع من القوائم، ونشر اهميتها للوحدات الاقتصادية (اصحاب المصلحة) او الكوادر العاملة فيها من خلال اقامة الندوات المتخصصة والدورات التدريبية لزيادة كفاءة العاملين وتأهيلهم لأهمية اعداد التقارير المالية المرحلية.

المصادر

1. ابو نصار، محمد، حميدات، جمعة، "معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي- الجوانب النظرية والعلمية"، دار وائل للنشر، طبعة الثالثة، عمان- الاردن، 2017.
2. الجعارات، خالد جمال، "المعايير الدولية لاعداد التقارير "، دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة الاولى، عمان، 2017.
3. حماد، طارق عبد العال، "دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها- حالات عملية"، الدار الجامعة- الاسكندرية، 2008.
4. نقابة المحاسبين والمدققين، جمهورية العراق، "معايير المحاسبة الدولية IAS" ، 2017.
5. ابو بكر، زيتو كولا، خضير، جرجيس مصطفى، عزت، ريزان صلاح الدين، "اثر الافصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 37، 2017.
6. اكبر، يونس عباس، عواد، سعد سلمان، خضير، محمد حسن، "نطاق ومسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة التقارير المالية المرحلية"، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 86، 2011.
7. خوشناو، بارزان علي خضر، "دور القوائم المالية المرحلية في تحديد الدين الضريبي- دراسة تطبيقية في مصرف كوردستان الدولي للتنمية والاستثمار"، مجلة جامعة كركوك للعولم الادارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 1، 2014.
8. سلطان، اياد شاكر،طة،عمر هاشم، امين، عثمان عبد القادر، جمعة امين، "القوائم المالية المرحلية ومدى شمولها لمتطلبات القياس والافصاح في ضوء المعيار المحاسبي الدولي 34"، مجلة للعولم الادارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، 2013.
9. محمد، صلاح هيمت، خلف، صلاح نوري، "دور المقق الخارجي في مراقبة المعلومات المالية المرحلية وفقاً للمعاييير الدولية- بحث تطبيقي في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 12، العدد 40، 2017.
10. العبيدي، جوان جاسم خضير، "اطار مقترح لاعداد التقارير المالية المرحلية ومراجعتها- دراسة تحليلة في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية"، ماجستير محاسبة، كلية الادارة والاقتصاد-جامعة بغداد، 2009.
11. زامل، ازهار عبدالله ، "تأثير المحتوى المعلوماتي للتقارير في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية المالية"، ماجستير التقني في

التقنيات المالية والمحاسبية، الكلية التقنية الادارية، 2013.

12. فارس، حيدر كريم، "دور مراقب الحسابات في الافصاح عن سلامة التسويات الجردية للقوائم المالية المرحلية– بحث تطبيقي في الشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستكية مساهمة مختلطة– بغداد"، شهادة المحاسبة القانونية– المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، 2013.
13. محمد، تمير حسن، "مدى التزام الشركات المدرجة في السوق المالي بالتقارير المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34– بحث تطبيقي في عينة من شركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية"، شهادة المحاسبة القانونية– المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، 2017.
14. محمد، صلاح هيمت، "دور المدقق الخارجي في مراجعة المعلومات المالية المرحلية وفقاً للمعايير الدولية–بحث تطبيقي في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية"، محاسب قانوني، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية– جامعة بغداد، 2013.
15. Dyckman, Thomas, Dukes, Roland, Davis, "Intermediate Accounting", The Mc Graw – Hill Irwin, 4th edition, 1998.
16. Spiceland, Davidm, sepe, James, Tomassini, Lawrence, " Intermediate Accounting", The Mc Graw – Hill Irwin, 2nd Edition, 2001.
17. Kieso, Donald, Weygandt, Jerry, Terry, Warfield, "Intermediate Accounting", The Mc Graw – Hill Irwin, 3th Edition, 2010. B: Periodicals.
18. Yee, Tae-Gyu " Regionally heterogeneous uppermost inner core observed with Hi-net array", 2014 .
19. IFRS, "International Accounting Standards", 2017.